

مخاطر غسل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية العربية ودور التكنولوجيا الحديثة في مكافحتها

The risks of money laundering in Arab banks and financial institutions and the role of modern technology in fighting against them

شايب محمد
أستاذ محاضر ب
جامعة سطيف 1
Mohammedchaib19@yahoo.fr

تاريخ قبول النشر

تاريخ التعديل

تاريخ الإرسال:

الملخص:

فرض التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة تحديات أمام الدول في مواجهة مكافحة غسل الأموال، وما أدى إلى زيادة خطر هذه الظاهرة هو تعدد الابتكارات والوسائل التكنولوجية الحديثة واتخاذها أكثر من شكل.

هذا ويقع على جهات الإشراف والرقابة في البنوك العربية والأنشطة المالية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي عبء دراسة تلك التطورات بعناية وتحديد مدى تأثيرها على الأسواق وآليات تنظيمها تشريعياً، والرقابة عليها بما يحقق الحماية للمتعاملين ويحد من مخاطرها. وما لأهمية التطبيقات التقنية الحديثة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال، والتي تمثل تحدياً يعزز من أهمية الاستثمار في التكنولوجيا باعتبارها ضرورة حتمية للبنوك والمؤسسات المالية العالمية عامة والعربية خاصة.

The recent development of the world economy has posed challenges for countries in the fight against money-laundering. The latter's risk has increased by the multiplicity of innovations and modern technological means.

The supervisors of Arab banks and financial activities at the local, regional and international levels have to carefully examine these developments and determine their impact on the markets and their regulatory mechanisms, in order to protect the customers and reduce their risks.

Additionally, the modern technological applications is very important in combating money laundering phenomenon, which is a challenge that reinforces the importance of investing in technology as a necessity for banks and international financial institutions in general and the Arab world in particular.

Key Words : Technology, Money Laundering, Arab Banks and Financial Institutions.

تمهيد: يستحوذ موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على اهتمام متزايد من المجتمع الدولي، لاسيما في ظل المخاطر والتحديات التي يشهدها عالمنا المتغير اليوم، تصنف الدراسات نشاط غسل الأموال كظاهرة من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي واحداً من أكبر التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية والمالية الدولية، لاسيما وأن أرقام نشاط غسل

الأموال مخيفة خاصة إذا ما تتبعنا آثاره السلبية على اقتصاديات الدول، إضافة إلى آثاره الخطيرة على المستوى الأمني والاجتماعي والسياسي..

وفي ظل ضعف الجهود الرامية إلى تقليل استخدام النقد، والتنسيق المستمر والفعال بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والجهات الرقابية لمواكبة التطور في الخدمات المالية، واستمرار السلطات الرقابية والمؤسسات المالية في تحسين إجراءات الرقابة على أساليب التكنولوجيا المالية وطرق الوقاية من مخاطرها، تعد ظاهرة غسيل الأموال Money laundering من صور الجرائم الاقتصادية التي انتشرت في الآونة الأخيرة، فهي ظاهرة ترتبط بجريمة المخدرات وجرائم الإرهاب وتهريب الأسلحة وغير ذلك. كما أنها ظاهرة تتصل بالمؤسسات المالية لاسيما البنوك لما توفره بعملياتها من قنوات كوسيلة يقوم عن طريقها المتورطون في العمليات المشبوهة لتنظيف الأموال. ومع العولمة وجنبا إلى جنب تفجرت ثورة تكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلوماتية والأجهزة والمعدات والشبكات.. التي تركز استخدامها في المؤسسات المالية والمصرفية واستفاد منها غاسلو الأموال وطوروا وسائل جديدة لعملياتهم الإجرامية.

مشكلة البحث وأهميته: إن جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب تُعد من أخطر الجرائم المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاديات الوطنية، حيث تكمن مشكلة البحث في بروز هذه الظاهرة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية العربية كذلك على غرار العالمية. وتبرز أهمية البحث في مناقشة قضايا الساعة الهامة والمتمثلة في مخاطر استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. لذا سنسلط الضوء على كيفية مساهمة التكنولوجيا الحديثة عامة والمالية والمصرفية خاصة في انتشار ظاهرة غسيل الأموال، وكيفية مواجهتها. بما تقتضيه المستجدات بشأن معايير ومتطلبات مجموعة العمل المالي (The Financial Action Task Force (FATF، وصيرفة الظل والشمول المالي، وغيرها من الموضوعات الساخنة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- _ تبيان ظاهرة غسيل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية ومصادر الأموال غير المشروعة لهذه الظاهرة.
- _ تتبع الفروقات والتطورات في عمليات غسيل الأموال باستخدام الوسائل التكنولوجية عن الوسائل التقليدية.
- _ معرفة الدور الذي تلعبه أحدث التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في الحد منها ومكافحتها على الساحة المالية والمصرفية العربية وفي شمال إفريقيا والشرق الأوسط خصوصا.
- _ تقديم في الأخير مجموعة من التوصيات بشأن الحد ومكافحة ظاهرة غسيل الأموال والإرهاب كخاتمة نهائية.

محاور البحث: سنستعرض بعض المفاهيم في البنوك والمؤسسات المالية الإلكترونية في المحور الأول، ثم سنعرض على ظاهر غسيل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية في المحور الثاني، وبعدها سنعرض لملامح الجيل الجديد من التكنولوجيا المالية باعتباره أحدث الحلول المطروحة على الساحة العالمية وأكثرها تطوراً وضرورة التركيز على الاستفادة من

التكنولوجيا وتوظيفها للحد من هذا الخطر في المحور الثالث. كون أن بعض الدول العربية اتخذت خطوات متقدمة من خلال تغطية أوجه القصور التي تم ملاحظتها في هذه الظاهرة¹. وإلى دور التكنولوجيات الحديثة في مكافحة غسيل الأموال في المحور الرابع والأخير.

1: البنوك والمؤسسات المالية الإلكترونية

إنه من الواضح في الوقت الحاضر أن البنوك والمؤسسات المالية قد دخلت في ضوء تكنولوجيا الإعلام والاتصال عصرا جديدا لا بد أن تطور فيه أساليبها وآليات عملها، ولعل ذلك هو الذي سيساهم في تطوير وتدعيم فكرة البنك والمؤسسة المالية الإلكترونية².

1.1: مفهوم البنوك والمؤسسات المالية الإلكترونية

من أشكال البنوك والمؤسسات المالية الإلكترونية ما يلي:

_ **البنك الإلكتروني E-Bank**: إن نشأة فكرة البنوك الإلكترونية تعود للعام 1981، حيث قام في ذلك الوقت أربعة من البنوك الكبرى في نيويورك وهي: Citibank، Chase Manhattan، Chemical Manufacturers Hanover، بعرض الخدمات البنكية المنزلية من خلال نظام البث النصي Videotex³. البنك الإلكتروني هو ذلك النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها، والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى الهواتف الخلوية ضمن مفهوم بنوك WEB⁴ أو غيرها من الوسائل التقنية⁵. أمثلة عن ذلك: Allopas، Payza⁶، PayPal). دون تواجد الشخصي للعميل أو المرور على الشبائيك.

البنوك الإلكترونية هي تلك البنوك المستندة على الركائز الإلكترونية من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان وبأقل تكلفة وأسرع وقت وأقل جهد للعملاء⁷.

_ **شركات التأمين الإلكترونية E-insurance**: يتزايد عدد شركات التأمين التي تستخدم الإنترنت لتقديم عروض التأمين على السيارات والمنازل والممتلكات والحياة والصحة وغيرها..، كما أن شركات التأمين الكبيرة تعرض عقود التأمين مباشرة عن طريق الشبكة⁸.

_ **البورصة وسوق الأسهم الإلكترونية**: كانت هذه المؤسسات من أول المبادرين لاستخدام تطبيقات التجارة الإلكترونية كما أن التواصل مع البورصة يمكن أن يتم على مدار الساعة ومن أي مكان، سواء من المنزل أو من العمل من خلال شبكة الإنترنت. وكل ما يحتاجه المستثمر هو فتح حساب لدى أحد وسطاء الأسهم، ومن ثم تداول الأسهم بطريقة إلكترونية⁹.

_ **المؤسسات المالية الإلكترونية E-Finance**: يتزايد ظهور المواقع المتخصصة في مجال الخدمات المالية، وأصبحت تعرف اليوم بالبوابات المالية Financial Portails، وهي مواقع على الإنترنت تقدم للعملاء والزبائن خدمات مقارنة ومشورة مالية، وتساعدهم على وضع خططهم المالية¹⁰. ولا تقوم هذه البوابات بتقديم الخدمات المالية، وإنما توجه الزبائن، وتساعدهم في اختيار المواقع المناسبة للحصول على هذه الخدمات¹¹.

2.1: مزايا البنوك والمؤسسات المالية الإلكترونية

توجد عديد من المزايا بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الإلكترونية تتمثل أهمها في ما يلي¹²:

__ **السرعة:** حيث يتم تلقي الأوامر وتنفيذها، وتبادل المستندات بصورة سريعة، ولا تستغرق العملية كلها بضع دقائق، ولعل ذلك ما وفر الجهد والوقت.

__ **التواجد الدائم:** طالما أن التعامل مع المؤسسة الإلكترونية يتم أليا من خلال وسيط إلكتروني، فلا يلزم إذن التقيد بمواعيد مجددة للعمل، بل سيتم العمل على مدار 24 ساعة في أي وقت وفي أي مكان.

__ **قلة التكاليف:** البنك الإلكتروني لا يلزم له مقر وإنما يمكنه التواجد من خلال موقع على شبكة الإنترنت. والتكلفة أيضا تقل بالنسبة للعملاء الذين يقومون بالاتصال بالبنك دون أن يكلفهم ذلك الانتقال إلى مقره.

__ **زيادة القدرة التنافسية:** بين البنوك والمؤسسات المالية، وتدعيم المؤسسات المالية الصغيرة للقيام بدور فعال على شبكة الإنترنت، على عكس ما كانت تقوم به في المجال التقليدي. وعلى العموم فإن المعاملات الإلكترونية أسهمت في استقطاب المزيد من المستثمرين، وأدى ذلك إلى تحقيق وفورات الحجم الاقتصادي مقارنة بالأسواق التقليدية، وبالتالي توفير التكاليف وإمكانية إجراء مختلف المعاملات الداخلية والخارجية المعقدة بصورة سريعة ومضمونة، كما ساعدت على تنفيذ الأوامر دون الحاجة للحضور الشخصي إلى الأسواق المالية، كون حضور المستثمر ضروريا في الأسواق المالية التقليدية، والتي يمكن أن تحوي على درجة من الجوانب الإلكترونية حتى لو قام المستثمر باستخدام الهاتف¹³.

3.1: خصائص البنوك والمؤسسات المالية الإلكترونية

إن ما يميز البنوك والمؤسسات المالية الإلكترونية عن التقليدية بعض الخصائص من بينها¹⁴:

__ اختفاء المعاملات والمعاملات الورقية بحيث إن كافة الإجراءات تتم عن طريق الشبكة دون الحاجة إلى استخدام الورق؛

__ البنوك والمؤسسات المالية الإلكترونية فتحت المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية الصغيرة، والتي تعمل في مجال ضيق لتوسيع نشاط عملها؛

__ القدرة على إدارة العمليات المالية عبر شبكات الإنترنت بكفاءة عالية من أي موقع جغرافي؛

__ عدم إمكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرفا التعاملات الإلكترونية كل منها الآخر بما يثبت السرية بالتعامل بين المؤسسة المالية وعميلها؛

__ إمكانية تسليم بعض الخدمات إلكترونيا وبسرعة دون الحاجة إلى الانتظار مثل كشف الحساب والرصيد وغيرها.

2: ظاهر غسيل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية

للمؤسسات المالية أنشطة عديدة ومتنوعة تعتمد في تأديتها على الموارد المختلفة ومن أبرزها الموارد المالية، حيث يعد هذا المورد من أكثر الموارد عرضة للمخاطر ومن أهمها مخاطر الفساد المالي الذي يحمل في طياته العديد من الآثار السلبية المؤثرة على أنشطة المؤسسات المالية منها ظاهرة غسيل الأموال.

1.2: مفاهيم وخلفيات عن غسيل الأموال: غسيل الأموال هو العملية التي يتم عن طريقها إعطاء أو إضفاء صفة المشروعية على تلك الأموال غير المشروعة في الأصل مثل: تهريب الأموال، أنشطة الإرهاب... إلخ.¹⁵

غسيل الأموال يمكن أن يكون عملية معقدة، حيث يمكن أن تتضمن هذه العملية ثلاث مراحل مختلفة وأحيانا متداخلة وهي:

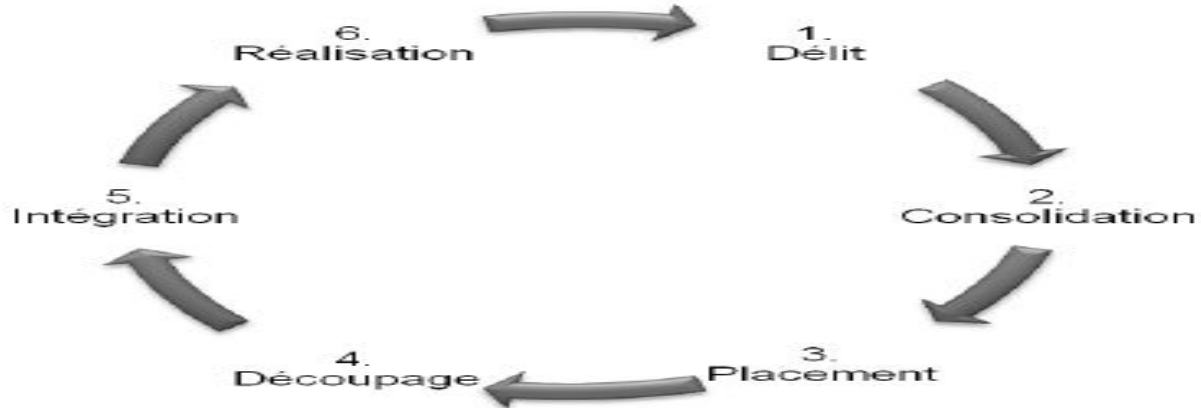
الايذاع: يتضمن تشغيلًا طبيعيًا لمال متحصل عليه بطريقة غير شرعية داخل النظام المالي أو اقتصاد التجزئة. أثناء عملية الايداع، يكون المال في أكثر المراحل تعرضًا للكشف والاستيلاء عليه.

الإخفاء: يتضمن فصل المال المتحصل عليه بطريقة غير شرعية عن مصدره غير الشرعي بإخفائه خلال سلسلة من عمليات مالية تجعل من الصعب تتبع هذا المال للوصول إلى مصدره الأصلي.

الدمج: يتضمن نقل حصيلة الأموال إلى داخل شكل يبدو قانونيًا، وقد يشمل الدمج شراء سيارات ضخمة، مشروعات تجارية، عقارات، إلخ. إذ يراد من هذه العملية تطهير الأموال ومن ثم إدماجها في الاقتصاد كما لو كانت مشروعة.¹⁶

وهناك طريقة واحدة يتجنب بها القائلون على غسيل الأموال مطالب التقارير وتسجيل المعلومات وحفظها وهي هيكلية العمليات المالية، ورشوة العاملين وإكراههم على عدم إرسال تقارير صحيحة أو سجلات كاملة مطلوبة، أو من خلال إنشاء مشروع تجاري بمثابة واجهة قانونية جدًا لفتح حسابات بالبنوك أو إقامة علاقات مع عملاء مميزين. وهناك من يرى أن عمليات غسيل الأموال تمر بالمرحل الستة التالية: مرحلة المخالفة (الجريمة)، التوطيد، الإيداع أو التوظيف أو التصريف ومرحلة التقطيع ثم مرحلة الاندماج ثم مرحلة التحقيق.¹⁷

الشكل رقم (01): المراحل الستة لعمليات غسيل الأموال



Source; Nathalie Dagorn, LA MISE EN PLACE DE SYSTEMES D'INFORMATION ANTI-BLANCHIMENT DANS LES BANQUES : DEUX RETOURS D'EXPERIENCE EN FRANCE ET AU LUXEMBOURG;
<http://www.aim2012.bem.edu/papiers/s84-1.pdf>

إذن حسب الشكل يمكن القول الظاهرة واحدة، وأن عملياتها تختلف باختلاف اقتصاديات الدول واختلاف الكتاب ونظرتهم في هذا الشأن. ففي السنوات الأخيرة قامت مزيد من الدول بتنفيذ قوانين لمحاربة غسيل الأموال. حيث قام منظمو الخدمات المالية والهيئات بتنفيذ القوانين في جميع أنحاء العالم بالعمل على تحسين الاتصالات ومشاركة المعلومات في جهود مكافحة غسيل الأموال.

2.2: مخاطر غسل الأموال على الاقتصاد: تؤثر عمليات غسل الأموال على الدخل القومي بأنها تؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل القومي وتحويله إلى الخارج، وانخفاض الإنتاج القومي، إضافة إلى حرمان خزانة الدولة من أحد الموارد الهامة بفعل التهرب الضريبي، وإحداث أخطاء في السياسة المالية، وارتفاع سعر الصرف وتدهور سعر العملة الوطنية. كما تؤثر عمليات غسل الأموال على معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، فتؤدي إلى زيادة السيولة المالية في النقد المحلي بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات مما يزيد من معدل التضخم في اقتصاد الدولة. إلى جانب حدوث عجز في ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية نتيجة اعتماد غاسلي الأموال على النقد الأجنبي لسهولة تحريكه من دولة إلى أخرى الأمر الذي يهدد احتياطي الدولة من العملة الأجنبية المدخرة، ويدفع الحكومة إلى الاقتراض الخارجي لتغطية الفجوة التمويلية الناتجة عن تهريب الأموال إلى الخارج، إضافة إلى تبديد الإيرادات العامة للدولة في نفقات يشوبها الكثير من التجاوزات لاسيما في الدول النامية التي تعاني من فساد مالي. وتتعرض مخاطر غسل الأموال على السياسة المالية والإخلال في السياسة النقدية المستقرة إثر التحرك المفاجئ للأموال غير المشروعة من دولة إلى أخرى مما يخل بالسياسة النقدية، التي يعتمد القائمون على تخطيط النظام المالي والمصرفي في رسمها على مقدار السيولة النقدية المتوفرة لدى البنوك، وإعطاء مؤشرات اقتصادية مضللة، إلى جانب ارتفاع سعر الفائدة على العملة المحلية، عدم الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى عرقلة تنفيذ السياسة المالية وفقدان الرقابة أو الأخطاء في قرارات السياسة الاقتصادية، والتأثير على جهود الخصخصة.

كما تطل نتائجها السلبية المستوى السياسي حيث تهدد الاستقرار السياسي للدول. وقد ينتشر الفساد السياسي من خلال الاستعانة بغسيل الأموال ونشره ضمن القطاع الحكومي في الدول. أما على المستوى الاجتماعي، فتؤثر جرائم تبييض الأموال على البيئة المجتمعية كاملة.

3.2: لوائح قانون المعاملات المصرفية: طبقاً لقانون المعاملات المصرفية، يقوم جهاز مكافحة الجرائم المالية، ومكتب وزارة الخزانة الأمريكية بإدارة وإصدار اللوائح والقواعد القانونية والقيام بالاستخبارات المالية¹⁸. ومن خلال كتابة تقارير قانون المعاملات المصرفية ومطالب إمساك السجلات، يتم إنشاء الذيل المستندية الخاصة بالعمليات المالية التي يمكن أن يستخدمها تطبيق القانون وآخرين في التحقيقات الجنائية والضريبية والقانونية.

وتتطبق نصوص أحكام "قانون المعاملات المصرفية" الخاصة بالتقارير وتسجيل المعلومات وحفظها على البنوك والمدخرات والقروض والاتحادات الائتمانية ومؤسسات الإيداع الأخرى (التي يطلق عليها إجمالاً البنوك)، وعلى المشروعات الأخرى المعروفة كالمؤسسات المالية، وتشمل الكازينوهات والسماسرة والتجار في الأوراق المالية، وأعمال الخدمات المالية (التي يشار إليها إجمالاً المؤسسات غير مصرفية).

وتطلب لوائح قانون المعاملات المصرفية من شركات معينة للخدمات المالية أن تسجل نفسها لدى جهاز مكافحة الجرائم المالية وإعداد قائمة بالوكلاء والاحتفاظ بها، إذا وجد. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب لوائح قانون المعاملات المصرفية من شركات معينة للخدمات المالية إبلاغ جهاز مكافحة الجرائم المالية عن أي نشاط مشبوه¹⁹. كذلك ضرورة التواصل بين جميع الجهات والمؤسسات والهيئات من أجل توحيد الجهود بشأن الحفاظ على أمن المعلومات. على الجميع تحمل المسؤولية كاملة في سبيل حماية المعلومات الخاصة بهم، حيث أن الأمن السيبراني مشكلة تخص جميع مكونات المجتمع.

4.2: ترتيب الدول العربية في غسيل الأموال وتمويل للإرهاب وفقاً لتقرير معهد "Basel" للحكومة لعام 2017.²⁰ يظهر الشكل الموالي ترتيب الدول العربية في غسيل الأموال وتمويل للإرهاب لسنة 2017.

الشكل رقم: (02): ترتيب الدول العربية في غسيل الأموال وتمويل للإرهاب 2017



يتضمن مؤشر مكافحة غسيل الأموال الذي يصدره المعهد 146 دولة ويحسب التصنيفات استناداً إلى جودة قوانين الدولة المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والعوامل ذات الصلة مثل مستويات الفساد ومعايير القطاع المالي والشفافية العامة. وكان هذا ترتيب الدول العربية وفقاً للمؤشر (من الأكثر إلى الأقل خطورة فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل للإرهاب: 1. لبنان (27 عالمياً) 2. السودان (29 عالمياً) 3. اليمن (37 عالمياً) 4. المغرب (57 عالمياً) 5. تونس (59 عالمياً) 6. الإمارات (72 عالمياً) 7. البحرين (81 عالمياً) 8. مصر (87 عالمياً) 9. الكويت (90 عالمياً) 10. السعودية (93 عالمياً) 11. قطر (107 عالمياً) 12. الأردن (111 عالمياً)

3: الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في عمليات غسيل الأموال

لقد تطور القطاع المالي والمصرفي كغيره من القطاعات مع تطور التكنولوجيا المصاحبة للعولمة، فتطورت معه أساليب تقديم خدماته المالية والمصرفية وبالمقابل فإن عصابات الجريمة المنظمة وغاسلي الأموال استفادوا من هذه التكنولوجيا وبالتحديد من المخاطر المصاحبة لاستخدامها، وبذلك فقد تطورت وتغيرت وسائل وطرق غسيل الأموال، وأصبحت تبتعد تدريجياً عن الأساليب التقليدية التي تكون عرضة للاشتباه فيها وكشفها بسهولة، وفيما يلي توضيح لأهم هذه الأدوات والأساليب الإلكترونية:²¹

1.3: أجهزة الصراف للأوراق النقدية Automated Teller Machine ²²: يتم استخدام هذه الأجهزة في عمليات إيداع وسحب النقود القذرة من الحسابات المصرفية بهدف التخلص من الإجراءات المصرفية التي تتضمن تعبئة نماذج خاصة لعمليات الإيداع والسحب والتي قد تكشف عملياتهم غير القانونية، ويتم استخدام هذه الآلات في غسيل الأموال من خلال إجراء العديد من عمليات الإيداع والسحب للأموال لضمان عدم الكشف ولفت الانتباه، وتحاشياً للالتزامات القانونية المترتبة على البنوك بالإبلاغ عن عمليات الإيداع والسحب التي تتجاوز المبالغ المحددة رقابياً.

2.3: بنوك الإنترنت Internet Bank: إن شبكة الإنترنت أدت إلى نشوء التجارة الإلكترونية والتي يمكن أن يتم عن طريقها إجراء العديد من الصفقات المشبوهة وغير القانونية، والتي تسهم في عمليات غسيل الأموال، مستغلين في هذا صعوبة التعرف على البطاقة الشخصية وعناوين إقامة المتعاملين مع المصارف الدولية التي تتعامل عبر شبكة الإنترنت.

3.3: الخدمات المصرفية والاتصالات الإلكترونية: تستخدم الخدمات المصرفية الإلكترونية بكثرة في عمليات غسيل الأموال وخاصة في مرحلتى التوظيف والدمج، كالتحويل الإلكتروني للأموال ودفع الفواتير..

كما تعد الاتصالات الإلكترونية من أشكال الاتصالات غير الخاضعة للقيود والضوابط الرقابية والتي من أهمها البريد الإلكتروني وغرف المحادثة وغيرها، حيث يستطيع غاسلو الأموال استغلال هذه الوسائل في اتصالاتهم وخططهم لتنفيذ عملياتهم الإجرامية، وفي القيام بطرح معلومات مضللة وغير دقيقة حول أسعار الأسهم بهدف تضليل المستثمرين فيستغلونها في تحقيق الأرباح الطائلة من عمليات البيع والشراء والتي من شأنها أن توفر الغطاء القانوني واللازم للأموال القذرة التي يغسلونها.

4.3: النقود الإلكترونية: وهي من أهم الأدوات الإلكترونية لغاسلي الأموال وذلك لاستحالة تعقبها وسريتها وسرعتها، حيث يمكن تحويل أي مبلغ من خلالها في فترة قصيرة من دون إعاقات جغرافية أو قانونية أو مصرفية وبدون الحاجة للوسيط المالي. وهنا يبرز الجانب السلبي لهذه الوسيلة المتطورة من وسائل الدفع، بحيث تتحول إلى وسيلة لارتكاب جريمة غسل الأموال على اعتبار أن مراقبتها مسألة في غاية الصعوبة، فهي ليست مادية محسوسة يمكن مراقبة حركتها، ولا تظهر الهوية الحقيقية للمتعاملين بها. وبهذه الطريقة يستطيع غاسل الأموال القيام بما يشاء من العمليات المالية والمصرفية للوصول إلى غايته الحقيقية في إخفاء حقيقة أمواله غير المشروعة²³

5.3: البطاقات الذكية Smart Cards: يستطيع غاسلو الأموال استخدام البطاقات الذكية في عملياتهم الإجرامية، إذ بمقدورهم تحريك القيم النقدية المشحونة على البطاقة إلى أي مكان في العالم، كما يمكنهم إضافة أي قيم نقدية على الشريحة الإلكترونية المحملة على البطاقة، ونظرا لأن القيمة موجودة على متن البطاقة فإن التاجر الذي يقبل الوفاء بها يقوم بالاتصال بالمصرف أو الجهة المصدرة للبطاقة للحصول على موافقتها لإجراء قيد التسوية للعملية على البطاقة، مما يعني سهولة استخدامها كوسيلة إلكترونية لغسيل الأموال، ومن جهة ثانية يمكن لهم تهريب النقود إلى أكثر من دولة باستخدام هذه البطاقة عوضا عن النقود الورقية عبر الحدود. ومما سبق يمكن لنا تتبع الفروقات والتطورات وفي عمليات غسيل الأموال باستخدام الوسائل التكنولوجية عن الوسائل التقليدية، وذلك عبر مراحل عملية غسيل الأموال، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطورات مراحل غسيل الأموال باستخدام الوسائل التكنولوجية عن الوسائل التقليدية

المراحل	الوسائل التقليدية	الوسائل التكنولوجية
مرحلة الأموال المشروعة	التعرف على الأموال الموجودة في مصادرها الأصلية عن طريق الكشف الموقعي لمكان وجود الأموال والبدء في التخطيط في كيفية سرقتها أو الحصول عليها. من خلال عمليات التهريب والاتجار بالمخدرات والسطو المسلح والسرقة مباشرة من مصادرها	التعرف على الأموال الموجودة في مصادرها الأصلية عن طريق استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة والدخول إلى أنظمة المعلومات وبرمجيات البنوك والمؤسسات الأخرى أو أية مصادر للأموال النظيفة ومحاولة فك شفراتها السرية والبدء في التخطيط لكيفية سرقتها.
مرحلة جمع المبالغ بطرق غير مشروعة	من خلال عمليات التهريب والاتجار بالمخدرات والسطو المسلح والسرقة	السحب للأموال بطرق غير مشروعة وباستخدام الشفريات السرية لأرقام حسابات البنوك والمؤسسات الأخرى وعملاتهم وأجهزة ATM وعن طريق

الأجهزة الإلكترونية من انترنت.. وغيرها وتستخدم أنظمة وبرامج حاسوبية للمساعدة في التخطيط والتنظيم والرقابة والمحافظة على هذه الأموال غير المشروعة والتي تم الحصول عليها من مصادرها الأصلية.	مباشرة من مصادرها	
التوظيف للأموال القذرة عن طريق: _ التحويل الإلكتروني للأموال القذرة إلى حسابات مصرفية خارجية. _ تحويل الأموال القذرة إلى نقود إلكترونية والدخول الإلكتروني إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم والسندات.	تهيئة الكادر الإداري والفني المتخصص من أجل التخطيط والتنظيم والرقابة على الأموال غير المشروعة التي تم الحصول عليها من مصادرها الأصلية	مرحلة إدارة الأموال غير المشروعة
يتم إخفاء العلاقة بين الأموال القذرة ومصادرها الأصلية بطريقة مباشرة وبدون وسيط حيث يتم: _ إبرام الصفقات المشبوهة عبر الإنترنت أو البريد الإلكتروني. _ إنشاء الشركات الوهمية وبأسماء وهمية والتعامل عن طريق الدخول إلكترونيًا إلى مواقع الأسواق المالية الأولية لإصدار أسهم وسندات وهمية. _ شراء أصول مادية ودفع ثمنها عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني إلا أنه في واقع الأمر قد يتم استخدام أساليب غير مشروعة والتلاعب في عملية التسديد	التوظيف للأموال القذرة عن طريق: _ الحوالات المالية للأموال. تحويل الأموال إلى وسائل دفع نقدية معدنية وشيكات مصرفية وكمبيالات. _ شراء الأسهم والسندات من الأسواق المالية أو من المستثمرين مباشرة.	مرحلة التوظيف
خلق الإحساس بمشروعية الأموال القذرة بمحاولة دمجها بالدورة الاقتصادية من خلال: _ الإيداع الإلكتروني للنقود والأرباح المتأتية من الصفقات والشركات المشبوهة والوهمية في المصارف الإلكترونية. _ الدخول إلكترونيًا إلى الأسواق المالية الثانوية والقيام بعمليات البيع والشراء للأسهم والسندات _ القيام بعمليات التجارة الإلكترونية وغيرها.	يتم إخفاء العلاقة بين الأموال القذرة ومصادرها الأصلية عن طريق وسيط حيث يتم: _ إبرام الصفقات المشبوهة. _ تأسيس الشركات الوهمية. _ شراء الأصول المادية وغيرها	مرحلة التغطية
	يتم خلق الإحساس بمشروعية الأموال القذرة بمحاولة دمجها بالدورة الاقتصادية من خلال: _ إيداع الأموال والأرباح المتأتية من الصفقات والشركات الوهمية في المصارف وبطرق تقليدية. _ بيع الأصول المادية الغالية الثمن كالمجوهرات والأبنية والعقارات، وإيداع مبالغها في المصارف _ الدخول في مشاريع استثمارية تجارية	مرحلة الدمج

	وصناعية واقتصادية. الدخول إلى أسواق مالية ثانوية والقيام بعمليات البيع والشراء المتكرر للأسهم والسندات وغيرها.	
--	--	--

المصدر: رافعة إبراهيم الحمداني، أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها، المؤتمر العلمي الرابع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، يومي: 14 إلى 15 مارس 2005، ص.9.

هذه المراحل الستة تنشأ في ظل نظام مالي ومصرفي يعرف العديد من الابتكارات والوسائل التكنولوجية الحديثة مثل: Social Media and Crowd ، Digital transformation - Omni Channel ، Funding

و - Crypto currencies - Regtech - Suptech - E signature - Digital KYC Bit coin and others - Block chain، ومختلف تحديات استخدام التقنيات المالية الحديثة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمخاطر النظامية للجرائم الإلكترونية Systemic Risk Cyber Crime. ونلفت الانتباه أن تكنولوجيا الإنترنت حالياً تعتبر من الوسائل الحديثة في غسل الأموال، والتي تعتمد على تحويل الأموال غير القانونية إلى أي استثمارات مالية أخرى كالأسهم، والسندات، من خلال الاستعانة بالمواقع الإلكترونية التي تعمل كوسيط مالي، مما يسهل من عملية استثمار الأموال غير المغسولة.

4: دور التكنولوجيات الحديثة في مكافحة غسل الأموال

إن نظام مكافحة غسل الأموال ²⁴ المطبق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية يعتبر خطوة مهمة في التقدم التكنولوجي المستمر له، وهو يواكب التزام البنك أمام عملائه والمساهمين فيه بخلق بيئة مصرفية تتوافق مع المعايير الدولية. أكمل عملية تطبيق أنظمة تكنولوجية حديثة لمكافحة غسل الأموال الفعالة في كافة دوائر البنوك والمؤسسات المالية ليوافقوا أفضل التطبيقات المستخدمة لدى القطاع المالي العالمي في هذا المجال.

1.4: برنامج OMNIEnterprise: يشترك بنك الدوحة مع شركة IMTAC لإنتاج البرمجيات وتركيب برنامج شركة Infracore الذي يدعي OMNIEnterprise كحل لمكافحة غسل الأموال، وهو نظام مصمم للحماية من العمليات المالية المشبوهة وغسل الأموال.

ويستخدم هذا النظام توليفة قوية من أساليب الكشف عن أنماط المعاملات المالية المشبوهة المتكررة والمعتمدة على الخبرات المستقاة من الأعمال نفسها، وأساليب أخرى خاصة بتبويب بيانات العملاء، وفصل المعاملات المشبوهة وتحليلها لتحذير البنك بخصوصها. ويمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تكون شريكا مع شركات تكنولوجيا المعلومات الرئيسية مثل IMTAC و Infracore كما تلتزم بتطبيق حلول وسياسات مكافحة غسل الأموال تماشياً مع أفضل التطبيقات المصرفية الدولية، وأن تطبيق OMNIEnterprise سوف يساعد البنوك في تخفيض مؤشرات المخاطر التشغيلية لديه وفي مواجهة المخاطر التنظيمية المتعلقة بإجراءات مكافحة غسل الأموال في مختلف دول العالم.

2.4: حلول en.SafeWatch Filtering و Profiling AML: تحصلت ²⁵ EastNets، الشركة العالمية الرائدة في مجال توفير حلول وخدمات الدفع المالي للمؤسسات المالية، على "جائزة كينتك ²⁶ للابتكار، Kinetic Process Innovation Award 2012 عن فئة "التميز في التكنولوجيا المصرفية". وتم اختيار "إيست نتس" من قبل لجنة من الخبراء تقديراً لتطبيق مكافحة غسل الأموال AML المستخدم من قبل Intesa Sanpaolo. واستند الخبراء إلى مزايا الأعمال العديدة التي تجلت في استخدام مجموعة "إنيسا سان باولو" "الحلول مكافحة غسل الأموال en.SafeWatch Filtering

ضمن فروعها المصرفية الإيطالية وحلول "إي. إن سيف ووتش فيلترينغ" و "Profiling AML" في كافة فروعها الدولية بهدف مطابقة المتطلبات التنظيمية مع القوانين الدولية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتحسين عمليات مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

لذا تعمل البنوك والمؤسسات المالية وتسعى جاهدة وبانتظام إلى تطوير تطبيقات تكنولوجية متطورة لمكافحة غسيل الأموال ودعم حلول فصل وفلترة المعلومات والعمليات التي تساهم في التخفيف من مخاطر عمليات الاحتيال على البنوك والمؤسسات المالية.

3.4: حلول نيس اكتمايز NICE Actimize: هي مؤسسة لـ NICE Systems تقوم بتزويد الشركات والبنوك والمؤسسات المالية بأنظمة حماية لمكافحة غسيل الأموال Anti_Money Laundering Solutions²⁷، ومن بين إيجابيات حلول نظام مكافحة غسيل الأموال Actimize²⁸:

__ إدارة برنامج مراقبة نظام مكافحة غسيل الأموال AML الكامل على منصة واحدة -Plate-forme.

__ تحديد أي نشاط مشبوه على نحو أكثر فعالية.

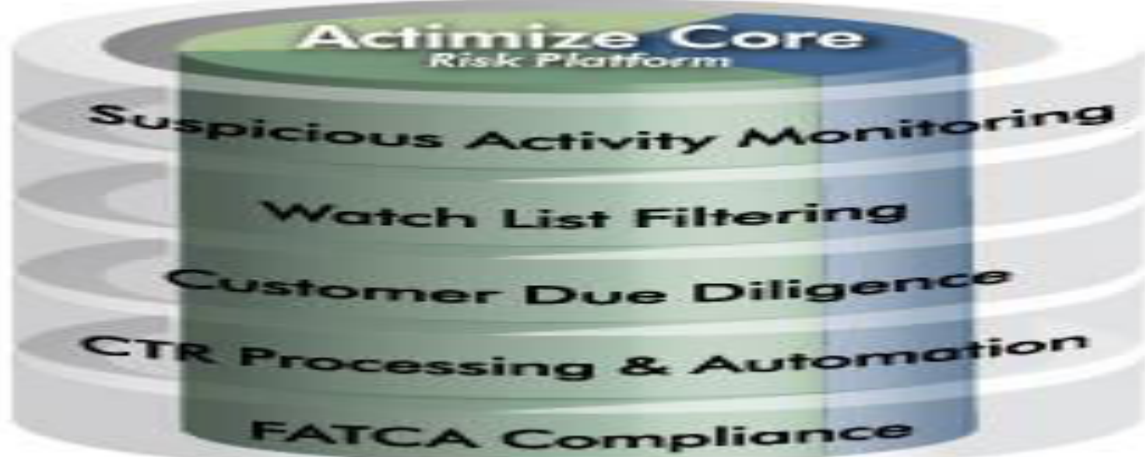
__ ترشيد وتبسيط العمليات وتحسين الكفاءة.

__ التكيف لتلبية الاحتياجات المتغيرة والمتطورة.

__ النشر بسرعة وخفض التكلفة الإجمالية للملكية.

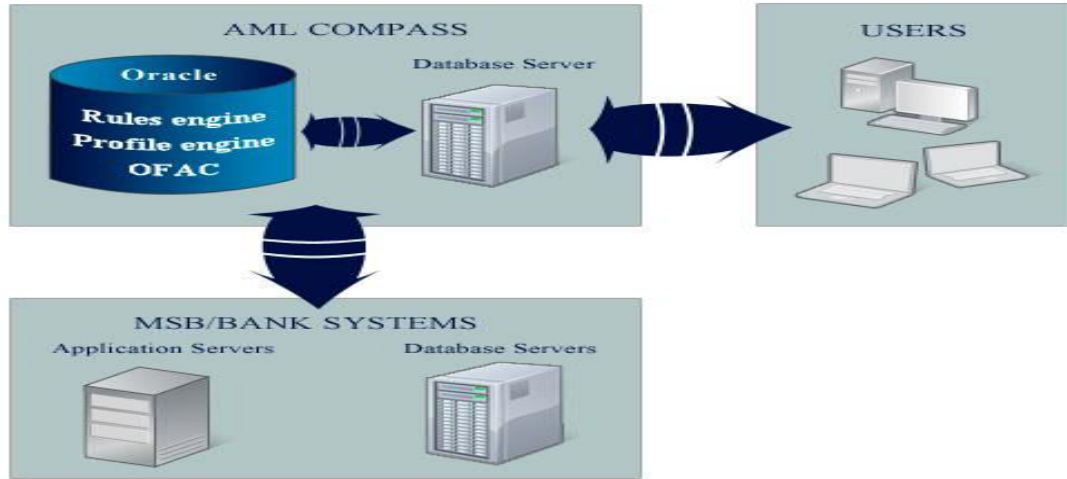
والشكل الموالي يوضح الحلول المقدمة من قبل NICE Actimize:

الشكل رقم (03): الحلول المقدمة من قبل NICE Actimize لمكافحة غسيل الأموال



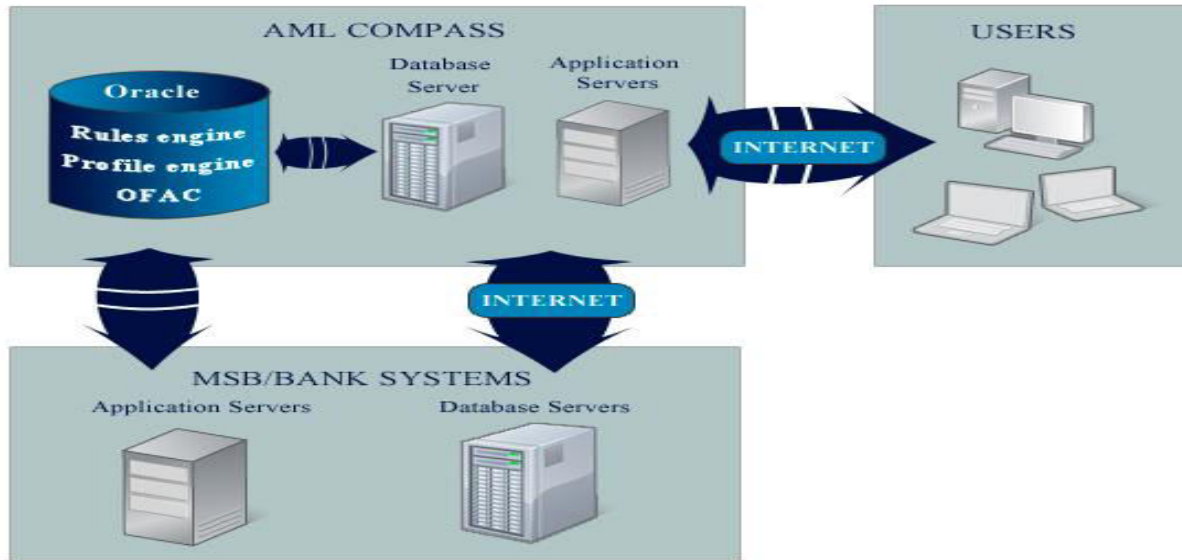
Source ; <http://www.niceactimize.com/index.aspx?page=solutionsamlfr>

4.4: كومباس إي إم إل Compass AML: أول نظام إلكتروني متكامل لمكافحة جرائم غسيل الأموال في الوطن العربي، موجه إلى جميع المؤسسات المالية من بنوك وشركات صرافة وتحويلات مالية وغيرها. يضاهي أمثاله من الأنظمة العالمية وينافسها من ناحية كلفة تطبيقه، إضافة إلى الدعم الفني المتوفر، ويغطي النظام الجديد طلبات وتعليمات مصرف سورية المركزي ويساعد المصارف السورية على الالتزام بها، ويعزز النظام الإجراءات المتعلقة باكتساب عملاء جدد والتحقق من بياناتهم، ويتضمن أيضا وظائف تعالج كافة جوانب مكافحة غسيل الأموال مثل مطابقة الأسماء مع تلك الواردة في القوائم السوداء بأنواعها حسب الدقة المرغوبة، باللغتين العربية والإنكليزية مع التشابهات الصوتية للتهجئة المستخدمة مبادئ إعرف عميلك. كما يستخدم Know your Customer، ووظائف كشف حالات غسيل الأموال من خلال تحري الحركات المصرفية للزبائن مقارنة مع المدخلات لكل زبون، وتصب المعلومات والبيانات كلها في نظام تدفق معلومات، ونظام تنبيه، ومجموعة تقارير متقدمة لهذه الغايات²⁹؟ والشكلان المواليان يوضحان البنية الشبكية لنظام كومباس.



Source ; <http://www.news-banques.com/prix-nice-actimize-recompense-pour-ses-technologies-anti-blanchiment/0121108945>

الشكل رقم (05): توصيل شبكة نظام كومباس عن بعد

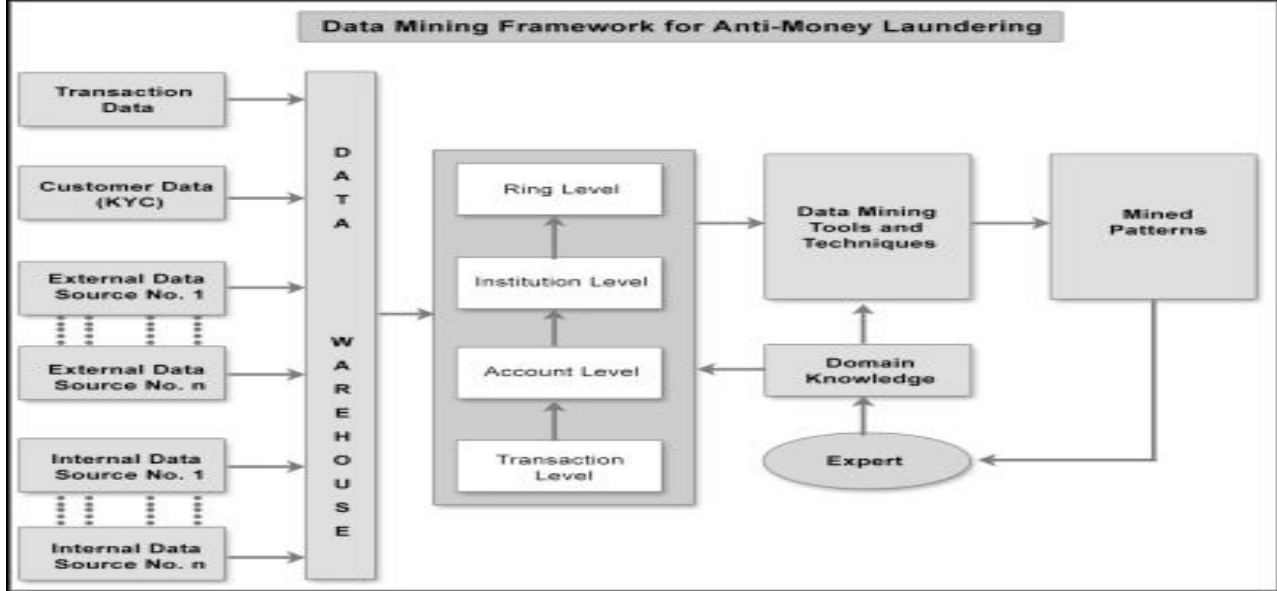


Source ; <http://www.news-banques.com/prix-nice-actimize-recompense-pour-ses-technologies-anti-blanchiment/0121108945>

5.4: التنقيب عن البيانات: لم تساعد الإجراءات اليدوية التي استخدمتها الكثير من المؤسسات في وضع حدّ لعمليات تبليّض الأموال. لذلك ظهرت حاجة ماسّة لإنشاء نظام ذكي يعتمد على أدوات التنقيب في المعطيات، يقوم بمعالجة الكميات الهائلة من المعلومات الموجودة في مختلف أقسام المؤسسة، وتحويلها إلى معرفة مفيدة تساعد تلقائياً على تصنيف أيّ سلوك مشبوه³⁰. تسمح تقنيات التنقيب في المعطيات بإنشاء أدوات استكشاف فعّالة. فبإمكانك تصميم وتخمين سيناريوهات جديدة، وتحسين السيناريوهات الموجودة اعتماداً على معلومات الأداء القديمة. وبالطبع مهما كبر حجم هذه المعلومات، فبالإمكان التنقيب فيها واكتشاف العمليات المشبوهة بطريقة ذكيّة اعتماداً على العديد من تقنيات التنقيب كالتقطيع Segmentation، والتشكيل Profiling، والنمذجة التوقّعية predictive modeling. وبالإمكان كذلك تحديد نماذج Patterns قد تحتوي دلالات على وجود عمليات تبليّض أموال. يمكننا أيضاً دمج الطرق التجريبية heuristic methods التي تستخدم للبحث عن الأنماط المعروفة لعمليات تبليّض الأموال، وذلك في الطرق الإحصائية Statistical methods³¹. ويمكننا أيضاً استخدام تقنيات النمذجة التوقّعية Predictive modeling

كالشبكات العصبونية Neural networks، والمنطق العائم Fuzzy logic، والتحليل الارتدادي Regression analysis بغية استخراج مجموعات الأشخاص الذين يظهرون غير مرتبطين ولا يتبعون سلوك كامل المجموعة، وذلك بدلاً من استخراج الحسابات الشخصية فقط. ويمكن أيضاً مراقبة وتحليل معلومات العملاء بمرور الزمن. هذا الأمر يسمح بتعريف قيمة حدية Threshold تساعدنا على أن نقرر أن تحويلاً ما قد أصبح مشبوهاً أم لا³². والشكل الموالي يوضح بنية شبكية للتنقيب عن البيانات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.

الشكل رقم (06): بنية شبكة التنقيب عن البيانات بخصوص مكافحة غسيل الأموال



Source; <http://www.information-management.com/specialreports/20071009/1093416-1.html?pg=1>

الخاتمة:

على الرغم من الجهود المتواصلة، إلا أنه مازال هناك العديد من القضايا المطروحة على الساحة الدولية بشأن كيفية التعامل مع المستجدات الخاصة بالشأن المالي والمصرفي، سواء من ناحية توسع القطاع المالي الرسمي في تقديم الخدمات وتحسين الشمول المالي، أو من ناحية صيرفة الظل Shadow Banking والتي تقوم بها مؤسسات غير مصرفية وتقدم أنشطة الوساطة المالية، بالإضافة إلى سرعة التطور في خدمات التكنولوجيا المالية Fintech والشركات التي تقدم الحلول المبتكرة للخدمات والأنشطة المالية المختلفة التي تحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وربما تسعى إلى العمل كبديل عن البنوك، الأمر الذي يشكل تهديداً يجب التحوط منه واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة واستقرار القطاع المصرفي.

وقد ناقشنا من خلال هذا البحث الابتكارات والوسائل التكنولوجية الحديثة في عالم المصارف والمال (أنواعها، آلية نطاق عملها، المخاطر الناجمة عنها) وتحديات استخدام التقنيات المالية الحديثة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووسائل مكافحتها وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بالمنتجات والخدمات المالية وآليات تعزيز الشمول المالي وتحقيق النزاهة المالية في ظل التكنولوجيا المالية الحديثة والمخاطر النظامية للجرائم الإلكترونية.

سعيًا كذلك من خلال هذه الدراسة إلى الخروج بتوصيات عملية تساهم في التوعية بهذه القضية الخطيرة، وتجاوز أبعادها المدمرة بالنسبة لنظامنا المالي والمصرفي العربي (حيث يعتبر لبنان أول دولة عربية تقرر قانوناً لمكافحة تبيض الأموال). لذا:

لا بد من ضرورة الحفاظ على التوازن بين ضمان سلامة النظام المصرفي والحد من المخاطر الناتجة عن التكنولوجيا المالية والتوسع في قاعدة العملاء لتحقيق الشمول المالي.

على البنوك المركزية العربية الاستعداد لتحديد المخاطر المحتمل حدوثها من إجراء استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ووضع أساليب الحد من تلك المخاطر من خلال إدارات متخصصة تقوم بمنح تراخيص استخدام تلك المنتجات وفقاً للشروط اللازمة، بما يشمل تقييم أسس الرقابة الداخلية المطبقة في كل بنك.

حث البنوك العربية على الاستثمار في التكنولوجيا المالية ولا سيما تكنولوجيا البلوك تشين Block chain لما توفره من مزايا في مجال قواعد البيانات، والعمل على التطوير السريع والمستمر في الخدمات المالية التكنولوجية سواء في توفير البنية التحتية ونظم الرقابة على المخاطر.

تكثيف التعاون بين الدول العربية للوصول إلى أفضل الممارسات في مجال تعاملها مع التكنولوجيا المالية الحديثة، وأهمية اتخاذ البنوك منهجاً شاملاً قائماً على المخاطر يأخذ في الاعتبار كافة عناصر المخاطر المرتبطة باستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة، مع تحديد العلاقات بين تلك المخاطر، وتعزيز إجراءات تقييم المخاطر على مستوى الدول والمؤسسات المالية لمخاطر تمويل الإرهاب من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

إن الدول العربية بحاجة ماسة إلى تشريعات قوية وشفافية أوسع فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال على مستوى بنوكها، لاسيما تلك المرتبطة بصفقات الفساد، والرشوة، وخيانة الأمانة، وتجارة السلاح. والأهم خلق آليات تنفيذية تعكس تلك الفاعلية. مع ضرورة الالتزام بالمتطلبات الدولية فيما يتعلق بالتشريعات والأنظمة.

حث الحكومات العربية على أهمية دراسة الآثار المترتبة على التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية، بهدف تحديد متطلبات التغيير وسن القوانين والتشريعات اللازمة لدعم التحول الرقمي في إطار المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

على البنوك العربية بذل جهودات في مجال التدريب والتعريف بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إعداد الندوات وورش العمل والدورات التدريبية، وإلزام البنوك والمؤسسات المالية بإعداد وتنفيذ برامج توعية وتدريب لموظفيها والتحقق من مدى تنفيذها. كما يجب أن تتركز مهام وحدة جمع المعلومات في البنك في تلقي المعلومات والتقارير وتحليلها، وعمل التحريات اللازمة للمعلومات الواردة، ورفعها للسلطات القضائية بموافقة محافظ البنك.

على البنوك والمؤسسات المالية العربية القيام بالاستثمار في الأبحاث والتطوير، وهذا من أجل اتباع الاتجاه العالمي في إطلاق منتجات تتبع معايير عالمية في مكافحة عمليات غسل الأموال، ما يجعل تلك المنتجات مصممة للارتقاء بالواقع الإداري للمؤسسات والشركات وليس

أتمنتها على واقعها، ويجعل علاقة الشركة مع العملاء تتجاوز التوريد التجاري فقط لتتحول إلى علاقة شراكة كاملة لإنجاح المشروع.

__ ضرورة اتخاذ إجراءات كفيلة وفعالة لمنع استخدام التكنولوجيا في غسل الأموال وتطوير هذه الإجراءات والوسائل باستمرار بما يتوافق وتطور التكنولوجيات المستخدمة. وفق ما تتطلبه توصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2012³³.

__ ضرورة وجود أنظمة وبرامج كافية لدى جهات الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية العربية لمكافحة غسل الأموال وإلزامها بامتلاك واستخدام برامج وأنظمة متوافقة وفعالة لنفس الغرض. مثل برامج: OMNIEnterprise، Compass، NICE Actimize.

__ الإطلاع بشكل دائم على إصدارات Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN) التي تحت على التدقيق المؤيد للصفقات المالية للبلاد التي بها ضوابط ضعيفة مضادة لغسيل الأموال. حيث أن عرض النصائح على الموقع <http://www.fincen.gov> تحت عنوان منشورات/ نصائح.

__ تطوير نظام معلومات متكامل حول كافة المعاملات المصرفية والمالية العربية التي تجاوز حداً معيناً مع التبليغ عن العمليات المصرفية المشبوهة للسلطة النقدية لدعم دوره الرقابي في هذا الإطار مع تغليب المصلحة العامة في مكافحة هذه الجريمة على المصلحة المتعلقة بالمحافظة على السرية المصرفية للمشتبه فيه حفاظاً على كيان المجتمع من الأخطار المترتبة على تلك الجريمة.

الإحالات والمراجع:

¹ في 30 نوفمبر 2004 عقد اجتماع وزاري في المنامة بمملكة البحرين، حيث قررت حكومات 14 دولة عربية إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENAFATF) تعمل على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). وتم الاتفاق على أن تكون دولة المقر هي مملكة البحرين.

² مصطفى كمال طه ووائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص. 332.

³ تسمح هذه التقنية بالاتصال الكتابي كذلك من خلالها يمكن القيام بإرسال رسائل والقيام بعدة عمليات (حجز أماكن، تقديم طلبيات، تحويلات..)، كما يمكن من خلاله الحصول على المعلومات المالية والمصرفية من بنوك المعطيات.

⁴ في حين أن أول بنك افتراضي بدأ يقدم خدماته على شبكة الإنترنت هو Netbank تأسس في ظل شبكة الإنترنت العالمية، وهناك العديد من التسميات تطلق على البنوك الإلكترونية: Electronic Banking، Remote Electronic Banking، Home Banking، online banking، Self-Service Banking، Internet Banking، Web Banking.

⁵ هيثم المسيري، خدمات مواقع البنوك الإلكترونية، ندوة الخدمات البنكية الإلكترونية الشاملة، رؤية مستقبلية، القاهرة، مصر، 25_29 نوفمبر 2007، ص. 9.

⁶ راجع الموقعين الإلكترونيين التاليين: <http://money-payza.blogspot.com> و <http://www.allopass.com/fr/country>.

⁷ صلاح الدين حسن السيدي، التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية، الموسوعة الاقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014، ص. 129.

⁸ محمد نور برهان وعز الدين خطاب، التجارة الإلكترونية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، بيروت، لبنان، 2009، ص. 119.

⁹ فهد عبد الله الحويمان، المال والاستثمار في الأسواق المالية، مطابع دار الهلال للأوقست، الرياض، السعودية، ط2، 2006، ص. 23.

¹⁰ محمد نور برهان وعز الدين خطاب. مرجع سابق، ص. 121.

- ¹¹ تكسب هذه البوابات دخلها من الإعلانات والعمولات والاشتراكات، ويعتبر موقع Yahoo Finance من الأمثلة على مثل هذه المواقع حيث يوفر لزبائنه خدمات عديدة منها مراجعة مشترياتهم التي تتم باستخدام بطاقتهم الإلكترونية ومعلومات عن أسعار الأسهم وتحليلات الأسواق والأخبار المالية وغيرها من الخدمات على مدار الساعة.
- ¹² مصطفى كمال طه ووائل أنور بندق، مرجع سابق، ص. 332-333.
- ¹³ عبد الناصر طلب الزبيد ومحمد خير سليم أبو زيد، أثر الإنترنت في الأسواق المالية، دراسة تطبيقية على بورصة عمان المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص. 81.
- ¹⁴ وسيم محمد الحداد وشقيري نوري موسى وآخرون، الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن، 2012، ص. 74.
- ¹⁵ صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص. 8.
- ¹⁶ محمود محمد سعيان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال، دار الثقافة والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص. 40.
- ¹⁷ Nathalie Dagorn, LA MISE EN PLACE DE SYSTEMES D'INFORMATION ANTI-BLANCHIMENT DANS LES BANQUES : DEUX RETOURS D'EXPERIENCE EN FRANCE ET AU LUXEMBOURG; <http://www.aim2012.bem.edu/papiers/s84-1.pdf>
- ¹⁸ Financial intelligence (FININT) is the gathering of information about the financial affairs of entities of interest, to understand their nature and capabilities, and predict their intentions. Generally the term applies in the context of law enforcement and related activities. http://en.wikipedia.org/wiki/Financial_intelligence
- ¹⁹ جهاز مكافحة الجرائم المالية، عمليات غسيل الأموال، وزارة الخزانة الأمريكية واشنطون دي سي، دليل شركات الخدمات المالية، 2007.
- في هذا الدليل، سوف تجد ملخصاً عن هذه المبادرات الدولية، فضلاً عن الجهود التي بذلتها الحكومة لمكافحة غسيل الأموال في الولايات المتحدة. وسوف تجد أيضاً الطرق التي يمكنك بها المساعدة في مكافحة غسيل الأموال وجعل مجتمعك وبلدك مكان أكثر أمناً للعيش فيه والعمل به.
- http://www.fincen.gov/financial_institutions/msb/materials/ar/prevention_guide.html#Bank%20Secrecy%20Act%20%28BSA%29%20Regulations
- ²⁰ معهد "Basel" هو مركز مستقل غير ربحي، يتخصص في منع الفساد والحوكمة العامة، وحوكمة الشركات ومكافحة غسيل الأموال وإنفاذ القانون الجنائي واسترداد الأصول المسروقة، ويقع مقره في سويسرا.
- ²¹ رافعة ابراهيم الحمداني، أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها، المؤتمر العلمي الرابع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، يومي: 14 إلى 15 مارس 2005، ص. 9.
- ²² Un guichet automatique bancaire (abrégé par GAB en français de France, par ATM (Automated Teller Machine) en anglais américain, par ABM (Automated banking machine) en anglais canadien, guichet automatique en français québécois, ou bancomat en Suisse et Italie), En anglais, l'abréviation ATM désigne un DAB, SST (Self Service Terminal) un GAB. / http://fr.wikipedia.org/wiki/Guichet_automatique_bancaire
- ²³ بسام أحمد الزلمي، دور النقود الإلكترونية في عمليات غسيل الأموال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 26 - العدد الأول، 2010، ص. 552.
- ²⁴ ساعد ظهور تقنيات مكافحة غسيل الأموال في بروز موجة جديدة من الطلب في السوق العالمية مما سيسهم في تحقيق نمو سنوي مركب بنسبة 9% خلال السنوات القليلة المقبلة ليصل إلى أكثر من 690 مليون دولار في العام 2015 وفقاً لتقرير حديث لمجموعة أيت للأبحاث والاستشارات المالية. لمزيد من المعلومات انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.albayan.ae/economy/local-market/2011-07-26-1.1477642>
- ²⁵ تأتي شركة "ايسنت نتس للتحويلات المالية EastNets Remittances" التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها والمسجلة لدى هيئة الرقابة المالية، ضمن الشركات المملوكة بالكامل من قبل شركة "إي أن العقارية EN Holding" والمشاركة في منظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية بين البنوك "سويفت SWIFT" وقد أطلقت الشركة مؤخراً خدمة "إي أن مور en.More" للتحويل المالي عبر الهاتف المتحرك والتي تعمل على ربط شركات الاتصال والمصارف عبر شبكة "سويفت"، حيث حظيت الخدمة على شهادة اعتماد لتحويل الأموال إلى العمال لعام 2011 من قبل منظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية بين البنوك "سويفت". وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.eastnets.com
- ²⁶ تأسست "جوانز كينتك لابتيكار" من قبل شركة "كينتك إنفورميشن المحدودة Kinetic Information LLC" في العام 1996 بدعم من "هاي تك فيوز High Tech Views" بهدف تقدير الابتكار في تطبيق تكنولوجيا المعلومات. وتركز الجوائز على مزايا الأعمال التي تحصل عليها المؤسسات من جراء استخدام نظم التكنولوجيا. ويتم اختيار الفائزين من قبل لجنة من الخبراء والشخصيات المستقلة الرائدة في مجالات اختصاصهم. ولا تشمل عملية التحكيم على أي بائع أو تاجر أو طرف متحيز، لذا فإن التركيز الرئيسي يبقى على الفوائد التجارية الناتجة عن كل تطبيق فائز. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.hightechviews.com.
- ²⁷ NICE Actimize, société de NICE Systems, et fournisseur de solutions de sécurité financière, de gestion du risque et de la conformité dans le domaine des services financiers, annonce que sa solution Actimize Card Fraud a été mise en place avec succès par National ITMX, organisme de règlements interbancaires thaïlandais pour détecter la fraude en temps réel dans les transactions des cartes ATM/de débit et surveillera un total de près de 70 millions de

transactions par mois. <http://www.globalsecuritymag.fr/La-solution-anti-fraude-a-la-carte,20130119,34854.html>

²⁸ les solutions Anti-Money Laundering (AML) d'Actimize, Avantages clefs des solutions AML d'Actimize,

<http://www.niceactimize.com/index.aspx?page=solutionsamlfr>

²⁹ لمزيد من المعلومات أنظر: <http://www.optimacompass.com/technology.html>

³⁰ مهيب النكري، **الحلول المصرفية الذكية باستخدام أدوات التنقيب في المعطيات**، مجلة المعلوماتية، مجلة علمية متخصصة في المعلوماتية والاتصالات والتقانات الحديثة، العدد (1)، شهر آذار، 2006. لمزيد من المعلومات انظر الموقع الإلكتروني التالي:

<http://infomag.news.sy/index.php?inc=issues/showarticle&issuebn=1&id=257>

³¹ المرجع السابق.

³² المرجع السابق.

³³ حيث شارك في أعمال الاجتماع العام السادس عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء (الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وسوريا، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن)، وانهقد في المملكة المغربية بمدينة مراكش خلال الفترة من : 27 إلى 29 نوفمبر 2012 الاجتماع برئاسة المملكة العربية السعودية.